

# هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعقد جلسة حوارية حول الخدمات المراعية للنوع الاجتماعي في الأردن

تحت رعاية محافظ البنك المركزي الأردني، الدكتور زياد فريز، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبالتعاون مع شركة آية للاستشارات جلسة حوارية حول نتائج تقييم الاحتياجات المالية لرياديات الأعمال في الأردن، حيث يقدم التقييم خلال فعاليات الجلسة توصيات للهيئات الحكومية والمؤسسات المصرفية الأردنية لدعم الشمول المالي للمرأة. تم إعداد نتائج البحث بالشراكة مع شركة آية للاستشارات والتنمية كجزء من برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبدعم سخي من الاتحاد الأوروبي، من خلال الصندوق الاستثماري الإقليمي للاتحاد الأوروبي استجابة للأزمة السورية "صندوق مدد".

وخلال الجلسة التي أقيمت يوم الثلاثاء الموافق 22 أيلول 2020، بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، شددت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على أن الهدف الأساسي لنتائج البحث، التشجيع على تطوير المزيد من الخدمات المالية المراعية للنوع الاجتماعي في الأردن وتعزيز النقاش بين صانعي السياسات والمؤسسات المالية حول إمكانية تسهيل وصول رياديات الأعمال في المملكة إلى الخدمات المالية، ولا سيما النساء من الفئات الهشة من السكان.

وقال نائب محافظ البنك المركزي الأردني، الدكتور عادل شركس "إن مبادرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مهمة برنامجها الشمولية تنسجم وبشكل مباشر مع استراتيجية البنك المركزي الأردني الخاصة بالشمول المالي، إذ نجحت هذه الاستراتيجية حتى الآن في إحراز تقدم كبير في تقليص الفجوات بين الجنسين في القطاع المالي".

وأضاف الدكتور شركس: "تعتبر الخدمات المالية المراعية للنوع الاجتماعي ذات أهمية قصوى لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل في أي مجتمع، توفر نتائج هذا البحث دليلاً يعتمد على البنوك، حول ضرورة فهم احتياجات رائدات الأعمال الأردنيات بشكل أفضل والمنتجات والخدمات التي ستساعدنهم في إنشاء مشاريع تجارية ناجحة وقابلة للحياة".

وأكد الدكتور شركس، أن إجراءات البنك المركزي الأردني المتعلقة بحماية المستهلك ونشر الثقافة المالية والمصرفية في المجتمع قائمة وسيكون لها دور إيجابي في تمكين المرأة على الصعيدين المالي والاقتصادي.

تظهر أبرز نتائج التقييم فجوة واضحة في كل من الخدمات المالية المقدمة للنساء والمستوى الكلي للدعم الذي تشعر النساء به عند محاولة الحصول على تمويل ذو قيمة. ويعد هذا مؤشراً مهماً لمدى الحاجة الواضحة للحصول على حلول مستدامة وذات بعد في هذا المجال وذلك بهدف ضمان تمثيل كل شرائح المجتمع بشكل كاف خلال عملية تطوير المنتج. كما ولوحظ من نتائج التقييم مدى الحاجة الملحة إلى تغييرات وتحولات منهجية في الأعراف الاجتماعية وذلك لزيادة تمكين المرأة ماليًا وتقديم المزيد من الفرص المتاحة لها إضافة إلى تسهيل وصولها إلى الخدمات المالية المتعلقة بمنشآت الأعمال.

من جانبها، قالت مؤسسة شركة آية للاستشارات والتنمية، السيدة هالة بسيسو لطوف، "تسلط نتائج البحث الضوء على العديد من القضايا الأساسية التي تربط بين الإدماج المالي والمساواة بين الجنسين، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالنساء من الفئات الهشة في المجتمعات، إضافة إلى ذلك، يتضح لنا ومن خلال عرض الفجوات القائمة بين الاحتياجات وتوافر المنتج، كيف أن تطوير المنتجات المستجيبة للنوع الاجتماعي والتي يمكن للمرأة الوصول إليها يعتبر أيضاً عملاً جيداً لأنه يساعد على توسيع قاعدة عملاء القطاع المصرفي، وبالتالي زيادة نمو الأعمال في هذا القطاع الحيوي".

بدورها، أشادت رئيسة نادي صاحبات الأعمال والمهن في عمان، رنا العبوة، بأهمية البحث ونتائجه، خصوصاً تلك النتائج المتعلقة بالحاجة إلى خدمات مالية وغير مالية تراعي النوع الاجتماعي، وقالت: "كما يتضح من هذه النتائج وتجربتنا المباشرة مع رياديات الأعمال على الصعيد الوطني، وجود تحديات كبيرة وواضحة تعيق التمكين المالي للنساء، بما في ذلك الافتقار إلى فرص التمويل المصممة لتلبية احتياجاتهن"، موضحة أن العمل على تصميم برامج ومبادرات خاصة بالنوع الاجتماعي سيساعد في عملية تمكين المرأة وتعزيز فرصها في الحصول على التمويل الذي تحتاجه لتمويل مشاريعها وتحقيق الاستقلال المالي.

في ظل جائزة كوفيد ١٩ أصبحت أهداف هذا التقييم وبرنامج الشمول الممول من الاتحاد الأوروبي لتعزيز صمود النساء والفتيات السوريات والمجتمعات المضيفة للاجئين السوريين في كل من العراق والأردن وتركيا أكثر أهمية، حيث أضافت هذه الجائزة تعقيدا اخر يضاف الى الكثير من التعقيدات و التحديات الاقتصادية التي تؤثر على المجتمعات في جميع أنحاء المملكة، وخاصة الفئات السكانية الضعيفة و الاكثر تضرراً.

-انتهى-